عرض التجربة الجزائرية في مجال حضانة و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دعم تشغيل الشباب

الإسم و اللقب: رحايلية سيف الدين.
الشهادة: دكتوراه علوم.
التخصص: علوم اقتصادية.
الرتبة العلمية: أستاذ محاضر قسم "ب".
الكلية: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
الجامعة: جامعة محمد الشريف مساعدية –سوق أهراس-
البلد: الجزائر.

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية لعرض التجربة الجزائرية في مجال حضانة و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم تشغيل الشباب و كيفية الاستفادة من هذه التجربة، حيث بعد العرض النظري سيتم التطرق إلى مختلف الهيئات التي وضعتها الدولة لتجسيد البرامج التنموية لفائدة الشباب، كما سيتم استعراض حصيلة أعمال هذه الهيئات.

و قد توصلنا إلى أن لهذه الوكالات دور كبير في تحقيق التنمية و كذا دعم تشغيل الشباب من خلال توفير مناصب عمل و كذا منتجات محلية ذات جودة، لكن تبقى هناك العديد من النقائص التي جعلت هذه الوكالات لا تحقق الاهداف المستحدثة لأجلها، و يمكن الأخذ بالتجربة الجزائرية بعد تكييفها و تحديثها.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجزائر، دعم تشغيل الشباب.

مقدمة:

لما كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بيئة أعمال متغيرة ومعقدة يشوبها الغموض وعدم التأكد، وتواجه منافسة كبيرة من قبل المؤسسات الكبيرة والعالمية، مع ندرة في الموارد ، وضعف في القدرات الإدارية والإنتاجية، وإذا كان الأمر كذلك للمؤسسات القائمة، فالحال سيكون أكثر صعوبة أمام الجديدة منها، وعليه يتطلب الأمر وجود هيآت تعمل على احتضان تلك المؤسسات وتوفير أسس نشأتها واستمرارها، وهذا ما يتحقق بفضل حاضنات الأعمال التي تكتسي أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة للبلدان كما دلت علية التجارب الدولية، و هذا ما جعل

الجزائر تنشئ هيات متخصصة في مجال تنمية و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم تشغيل الشباب.

و من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- ما مدى نجاح التجربة الجزائرية في حضانة و تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة و دعم تشغيل الشباب؟

و من خلال هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون الجزائري.
- ✓ ما هي أنواع و أهداف حاضنات الأعمال التي استحدثتها الجزائر.
- ✓ كيف كانت نتائج هذه الهيئات و مدى مساهمتها في دعم تشغيل الشباب.

أهـداف الدراســة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق القانون الجزائري.
- عرض مختلف الهيات الجزائرية المتخصصة في حضانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم تشغيل الشباب.
- التعرف على مدى نجاح التجربة الجزائرية و كيفية الاستفادة منها.

المنهـج المتبــع: لمعالجة مشكلة البحث وتحليل مختلف أبعادها، تم الإعتماد على المنهج الوصفي بفضل مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالموضوع، وذلك من خلال المراجع والكتب والدوريات المكتبية، والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت، بالاضافة إلى النشرات والدراسات الصادرة عن هيآت رسمية، و المنهج التحليلي لتحليل مختلف التقارير و النتائج التي تم الحصول عليها من مختلف الهيئات الحكومية و المواقع الإلكترونية.

خطـة الدراســة: تم معالجة الدراسة وفقا للخطة التالية:

أولا: التأصيل النظري لحاضنات الأعمال و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا: المؤسسات الوطنية الجزائرية لتمويل المؤسسات و دعم تشغيل الشباب.

ثالثا: عرض إحصائيات حول نجاح البرنامج الوطني لدعم تشغيل الشباب.

أولا: التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حاضنات الأعمال في الجزائر.

قبل التطرق إلى التجربة الجزائرية يجب أولا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بميدان الدراسة.

١- مدخل نظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الارتقاء باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أنه لا تزال هناك مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تعترض سبيل هذه المؤسسات، منها ما هو متعلق بتعريفها، ومنها ما يتعلق بأشكالها وخصائصها، وهذا ما ترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين والدارسين

لهذا النوع من المؤسسات بشأن السياسة التي يتعين اختيارها من أجل النهوض ودعم وترقية هذه المنظومة المؤسساتية التي تتجسد في منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

١-١- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هناك العديد من المفاهيم المعتمدة و التي تحدد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لكن أكثرها رواجا و استخداما هو التعريف المعتمد من قبل الاتحاد الأروبي و الذي يضع عدد العمال ورأس المال كمعيار فاصل للتفرقة بين أنواع المؤسسات ، حيث نجد أن كل مؤسسة تشغل بين ١ عامل و ٢٤٩ عامل و لا يتجاوز رأسمالها ١٠ مليون أورو تعتبر كمؤسسة صغيرة و متوسطة.[١]

وقد عرفت الجزائر هذا النوع من المؤسسات من خلال القانون التوجيهي رقم ١٨/٠١ المؤرخ في ٢٧ رمضان ١٤٢٢ الموافق لـ٢٠٠١/١٢/١٢ والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعرفتها بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات والتى:

- تشغل من ١ إلى ٢٥٠ عامل.
- رقم أعمالها السنوي أقل من ٢ مليار دج وايرادتها السنوية أقل من ٥٠٠ مليون دج.
- تتمتع بالاستقلالية المالية بحيث لا يمتلك رأس مالها من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخري بمقدار يساوي أو يزيد عن ٢٥٪.

- وقد صنفت كل من المواد ٧,٦,٥ من نفس القانون التوجيهي، كل مؤسسة على حدى وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٠١): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.

الصنف / المعيار	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الإيرادات السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	من ١ إلى ٠٩	أقل من ٢٠	أقل من ١٠
مؤسسة صغيرة	من ١٠ إلى ٤٩	أقل من ٢٠٠	أقل من ١٠٠
مؤسسة متوسطة	من ٥٠ إلى ٢٥٠	من ٢٠٠ إلى ٢٠٠٠	من ١٠٠ إلى ٥٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المواد ٧,٦,٥ من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم ١٨/٠١ الصادر بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١٢.

١-٢-خصائص ومميزات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.

تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر على المؤسسات الكبيرة بمجموعة من الخصائص والمميزات والتي يمكن حصرها في:[٢]

★- الإدارة والتسيير: يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكها.[٣]
★- سهولة التأسيس: يتجلي ذلك في انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشاءها نسبيا، وكذلك سهولة الإجراءات الإدارية، وانخفاض تكاليف التأسيس نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي.
★- قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين: تتميز هذه المؤسسات في الجزائر بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل.
★- التجديد والإبداع: تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة.
★- تلبية طلبات المستهلكين: إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعلها موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك أو أن منتجات هذه المؤسسات موجه إلي صناعة منتجات أخرى.
★- الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل: نظرا لقلة حجم هذه المؤسسات، نجد أن الكثير من ملاكها يلجئون إلى تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية.[٤]
★- إمكانيات محدودة للتوسع وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة: تعتبر هذه الميزة أو الخاصية واحدة من الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات في الجزائر.
★- إحداث التوازن بين المناطق: تعمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على إحداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدرتها على استغلال الموارد المحلية والخصائص المميزة لكل منطقة على حدا ولقدرتها على الانتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم وقلة التخصص مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم واستقرار السكان عليها.

١-٣- المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: هناك العديد من المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قد تؤدي حتى إلى زوالها، و من الملاحظ أن هذه المشاكل قد تكون داخلية متعلقة بالهيكل التنظيمي و التسيير و قد تكون خارجية مرتبطة بالمناخ السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، و يمكن حصر هذه المشاكل في النقاط التالية:[٥]

- مشاكل العولمة: في حالة حصول ركود اقتصادي تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أول المتضررين نظرا للخصائص سالفة، هذا بالإضافة إلى المنافسة التي تسود بين المؤسسات الصغيرة أو بينها وبين المؤسسات المتوسطة والكبيرة، بالإضافة إلى عدم تحقيقها لوفرات الحجم مما يجعل المنافسة مع المؤسسات الكبيرة مستحيلة تقريبا.
- مشاكل تمويلية: تتمثل في صعوبة الحصول على قروض ميسرة من المصارف التجارية لعدم توافر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، إضافة إلى ضعف تمويل مشاريع البحث و التطوير عكس المؤسسات الكبيرة.

- مشاكل تسويقية: فالمشكل قد لا يكون في عملية الإنتاج لكن يكون في طريقة تسويق هذه المنتجات نظرا لعدم الاهتمام بدراسة السوق لتصريف المنتجات وذلك نتيجة نقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين، وعدم وجود معرفة وخبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع.
- مشاكل إدارية:تكون عادة بسبب عدم خبرة المدير في التسيير و كذا مركزية اتخاذ القرار، حيث قد يقوم شخص واحد بجميع المهام الإدارية للمؤسسة، إضافة إلى عدم تواجد تنظيم واضح و نظام داخلي.
- مشكلة نقص المعلومات و الشبكات: تتمثل في نقص المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج، و كذلك نقص في المعلومات حيال الكثير من القوانين والقرارات الحكومية مثل قوانين تسجيل المؤسسات، الحوافز والضرائب، استقدام العمالة، التأمينات الاجتماعية، قوانين العمل وغيرها.

١-٤- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحرك للتنمية الاقتصادية المحلية:تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية حيث نجد أنها تشكل ٩٩% من مؤسسات دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، و توفر مابين ٤٠%-٨٠% من مناصب الشغل كما تساهم بنسبة ٣٠%- ٧٠% من الناتج المحلي الخام،[٦] و يبرز دورها في:

- المساهمة في الانتاج المحلي و الابتكار: حيث تشهد السوق العالمية منافسة حادة و ابتكارات متنوعة تؤثر على تنافسية المنتجات المحلية ، لذا فإن دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكمن في ابتكار منتجات جديدة أو إيجاد استعمالات جديدة للمنتجات الحالية ، حيث تشير الدراسات التي قامت بها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية أن ٣٠%- ٦٠% من براءات الاختراع في دول المنظمة هي لمؤسسات صغيرة و متوسطة ، كما تقوم هذه المؤسسات بتوفير المنتجات المحلية بالنوع و الكم المناسب و بالتالي التقليل من استيراد المنتجات الأجنبية.[٧]
- توفير مناصب العمل: حيث تعاني معظم الدول سواء منها المتقدمة أو النامية من مشكل البطالة ، و أمام عدم قدرة المؤسسات الكبيرة على توفير مناصب العمل اللازمة للقضاء على هذا المشكل تم اللجوء إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل توفير مناصب العمل و التقليل من البطالة عبر اتجاهين:

- الاتجاه الأول هو خلق فرص عمل لامتصاص البطالة: حيث أن متوسط تكلفة العامل في المؤسسات الصغيرة أقل بثلاث مرات من تكلفته في المؤسسات الكبيرة ، أي أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في المؤسسات الكبيرة يمكن أن يوظف ثلاثة عمال في المؤسسات الصغيرة

- الاتجاه الثاني و هو تكوين قاعدة عريضة و العمالة الماهرة: حيث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عادة ما تعتمد على العمال المحليين الغير مدربين أو منخفضي المهارة من أجل تخفيض التكاليف و مع مرور الوقت يكتسب العمال الخبرة و المهارة اللازمة لأداء أعمالهم بكل فعالية.[٨]

- استخدام الموارد المحلية: حيث تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استغلال الموارد المحلية المتاحة فمثلا طلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على رأس المال محدود فيمكن للمدخرات العائلية لدى الأفراد و العائلات أن تمكن من إقامة مشاريع بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة ، كما أن هذه المؤسسات تقوم باستغلال المواد الأولية المختلفة المتواجدة بمنطقة ما و كذا تصنيع المنتجات الثانوية للمؤسسات الكبيرة ، كما تقوم باسترجاع النفايات و الفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع و التي يمكن أن تستخدمها كمواد أولية.[٩]

إضافة لذلك فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في الإيرادات الجبائية و الضريبية المحلية ، كما تساهم في توفير الخدمات المحلية المختلفة كالنقل ، إضافة إلى تنشيطها للعديد من القطاعات كالسياحة و الزراعة.

٢- مدخل نظري لحاضنات الأعمال.

٢-١- التطور التاريخي لحاضنات الأعمال:

من الناحية التاريخية فإن الجذور النظرية لآليات ووسائل تدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتمثلة بالتجمعات الصناعية وحاضنات الأعمال وغيرها من الآليات، إذ ترجع البدايات مع نشوء الصناعة في القرن السادس عشر وما نتج عن الثورة الصناعية التي شهدها العصر الكلاسيكي من تطورات بعيدة المدى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية.[١٠]

وفي النصف الأول من القرن العشرين درجت الحالة على الربط بين ارتفاع مستويات الحداثة الصناعية وبين الحجم الكبير للشركات، وعملت السياسات الاقتصادية بدورها على تشجيع هذه الصناعة، الأمر الذي جعل من الولايات المتحدة وألمانيا صناعتين من الطراز الأول في العالم، ومع بداية السبعينات عاد الاقتصاديون والعاملون في الصناعة ليؤكدوا على دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة ويتم تبنى مقولة ونظرية جديدة مفادها أن أي توسع في الاقتصاد يزيد من قوة المؤسسات الصغيرة ويمكنها من لعب الدور الفاعل في التنمية، ولقد ظهرت في أوائل التسعينات العديد من الكتابات حول ثورة المعلومات وما ستؤديه إلى نهاية المؤسسات الكبيرة.[١١]

وتعد الدول الصناعية المتقدمة الموطن الأول لظهور حاضنات الأعمال في العالم، حيث شهدت مدينة Batavia - في نيويورك أول حاضنة أعمال عام ١٩٥٩ ، وتوسعت الفكرة في الولايات المتحدة في بداية الثمانينيات ثم إنتشرت في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، لتتحول إلى دول شرق أسيا كاليابان وكوريا الجنوبية، لتنتقل فيما بعد إلى العديد من الدول مثل تركيا والهند وبعض الدول العربية.[١٢]

يمكن توضيح مراحل التطور التاريخي لحاضنات الأعمال من خلال الشكل الموالي، والذي يؤشر المراحل الزمنية لتطور نموذج حاضنات الأعمال .

شكل رقم٠١: المراحل الزمنية لتطور نموذج حاضنات الأعمال

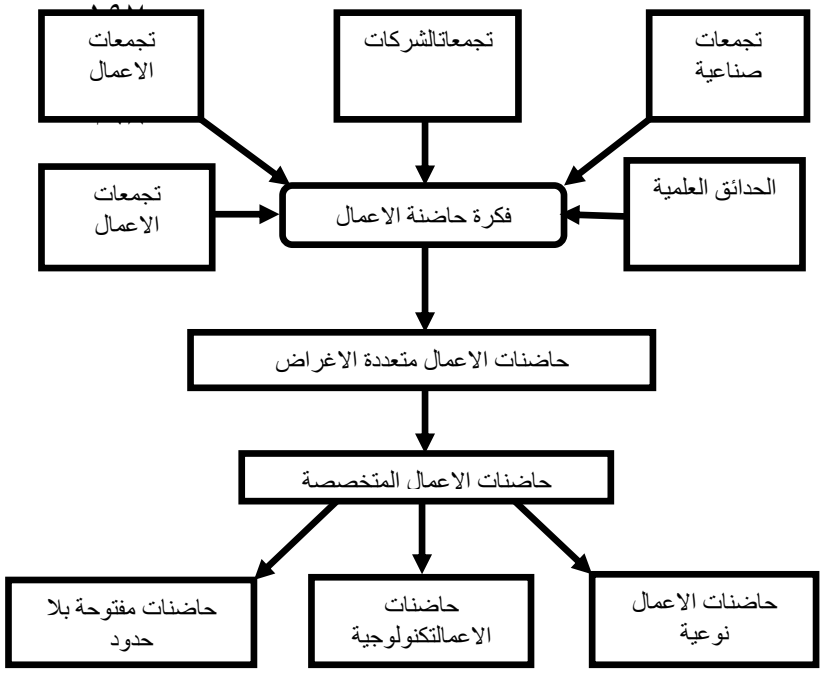

المصدر : عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال- مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسكو، ٢٠٠٥، ص ١٦.

من خلال المخطط يتضح ظهور جيلين من الحاضنات وهما كالاتي:[١٣]

- الجيل الأول: ظهر في بداية عقد السبعينات ويتمثل بتجمعات الأعمال والتجمعات الصناعية، التي تمثل القاعدة الأساسية لنشأة حاضنات الأعمال، وذلك من خلال تفاعلها مع بعضها عبر تقديم حزمة من الخدمات والتسهيلات مما يترتب على ذلك ظهور حدائق علمية وتجمعات الأعمال خلال الثمانينات.
- الجيل الثاني:مع بداية عقد التسعينات ونتيجة للتطورات في مجال حاضنات الأعمال، برزت الحاضنات المتخصصة في مجالات معينة مثل: الحاضنات النوعية وحاضنات مشروعات تكنولوجية وحاضنات مفتوحة بلا حدود.

٢-٢- حاضنات الأعمـــال- الماهيـــة و الأنواع: إن فكرةالحاضنات مستوحاة من مصطلح الحضانة الذي يعني الحماية والرعاية الخاصة لحديثي الولادة من الأطفال الذين ولدو قبل الأوان، حيث يجري وضع الأطفال في حاضنات طبية فور ولادتهم، من أجل تخطي الصعوبات التي قد تحيط بحياتهم و إستمراريتها، حتى يتم ضمان أنهم يستطعون العيش بدون حاضنة، في نفس السياق هو حضانة الأعمال هو برنامج يستهدف الحفاظ على شركات ريادية شابة

دافئة وآمنة من خلال مجموعة من خدمات الدعم، حتى تكون قوية و نضجت بما فيه الكفاية للخروج من الحاضنة وتزدهر من تلقاء نفسها.[١٤]

لقد تعددت التعاريف المقدمة لحاضنات الأعمال، نذكر البعض منها على سبيل المثال في الآتي:

يرى البعض أن حاضنات الأعمال عبارة عن بناء مؤسسي حكومي أو خاص، يمارس مجموعة من الأنشطةالتي تستهدف تقديم المشورة و النصح والخدمات والمساعدات المالية والإدارية والفنية لمنشآت الأعمال والصناعات الصغيرة ، سواءفي المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته أو من خلال مراحل النمو التي تمر بها المنشآت المختلفة.[١٥]

في حين عرفتها جمعية حاضنات الأعمال الوطنية (National Business Incubators Association) NBIA التي مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها: " عملية دعم التي تعجل إنشاء وتطوير الشركات والمشاريع، من خلال تجهيز رجال الأعمال والمشاريع بحزمة من الخدمات والموارد والتي يتم تنسيقها بين الشركات المتزايدة عادة من خلال مدير الحاضنة، بحيث تكون النتيجة ناجحة مالياً عند تخرجها من الحاضنة"[١٦]

أما الاتحاد الأوربي فقد عرف حاضنات الأعمال:" على أنها عملية تطوير ديناميكية للأعمال الاقتصادية المختلفة، عن طريق معالجة الاختناقات التي تعترض سبيل المؤسسات الصغيرة في المراحل المبكرة بعد تقديم الدعم والإسناد اللازمين".[١٧]

بمراجعة التعاريف السابقة وغيرها يمكن القول أن حاضنات الأعمال هي منظومات متكاملة من الأنشطة تدار وفق هياكل إدارية متخصصة تحمل رؤى إستراتيجية مدعومة بخبرات علمية و عملية، وتوفرمساحات مناسبة و مجهزة بالإمكانات اللازمة لبدء المشاريع الريادية، كما توفر الحاضنات الخدمات الإدارية المشتركة، بالإضافة إلى خدمات الدعم الفني و التمويلي و التسويقي، و تفتح قنوات من الاتصالات في مجتمع الأعمال، وذلك لزيادة فرص النجاح و تقليل مخاطرفشل المشاريع الريادية المحتضنة لديها.

تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين الأنواع التالية من الحاضنات:[١٨]

- الحاضنات الصناعية (Industrial Incubators): يقام مركزمعين على مساحة ارض محدودة تضم حاضنات صناعية لإقامة مشاريع لصناعات ناشئة صغيرة تعمل برأسمال محدود نسبيًا. يوفرالمركزلهذه المشاريع مساحات معينة مجهزة بوحدات صناعية و يقدم لها العون الإرشادي والخدمات الاستشارية والتدريبية لتقليل التكاليف التشغيلية، تستمرفترة الحضانة داخل هذا المركز بين عام و عامين، يكون صاحب المشروع ضمن نجاح مشروعة و ضمان تسويق سلعته بالسوق المحلي وبالأسواق التصديرية، تمكنه الضمانات من التوسع والانتشار فينطلق كمشروع اكبرفي موقع وتجمع صناعي آخر في مجتمع الأعمال الخارجي.
- حاضنات الأعمال (Business Incubators): تعمل بإطار مركز مختص في تقديم برامج تدريب خاصة واستشارات مالية لمجموعة من الراغبين بدخول مجال الأعمال، تفرز بعدها

عددًا من الرياديين الذين يرغبون بالمواصلة لبدء العمل في تأسيس مشاريعهم الخاصة. تقدم برامج هذه المراكز خدمات استشارية مالية و قانونية، وخطط مفصلة وأساليب الإنتاج والتسويق.

- الحاضنات التكنولوجية (Technological Incubators): تعمل تحت مظلة مركز متخصص يقام على مساحة أرض محدودة، يقوم على توفير كل أسباب وآليات العمل اللازمة للخلق والابتكار والإبداع من وسائل نقل وتوطين التكنولوجيا و المختبرات العلمية اللازمة و غيرها. تتوجه خدمات هذه المراكز للمبدعين من خريجي الجامعات والمعاهد العلمية، ممن تكون لديهم فكرة ما و يرغبون بإجراءالبحوث بشأنها و العمل على تطويرها وصياغة برامج هندستها من تصميم للمنتجوللآلات اللازمة لها و إجراءات فحصها.

٢-3- أهمية حاضنات الأعمال: إن أهم الخدمات التي توفرها حاضنات الأعمال تتمثل في:

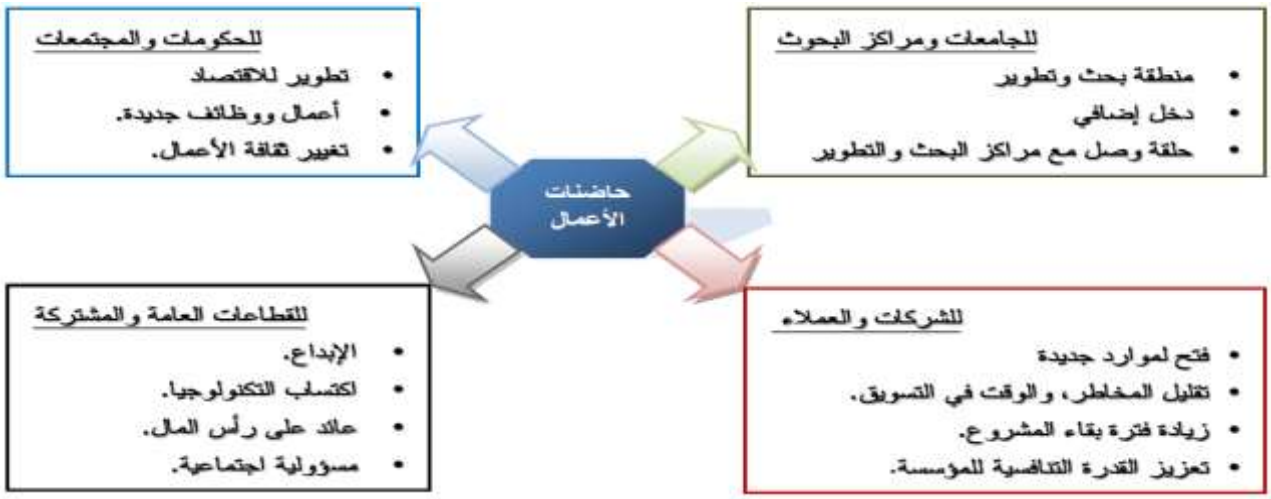

المصدر: عمار زودة& حمزة بوكفة، حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء و ارتقاء م ص م، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية و الإدارية، جامعة أم البواقي، عدد٢/ديسمبر ٢٠١٤، ص٦٢.

من خلال هذا الشكل يتوضح لنا الأهمية الكبيرة لحاضنات الأعمال في مختلف القطاعات حيث:

- تعتبر كحلقة وصل بين الجامعة و عالم الشغل و كمرحلة تحضيرية للطالب للخروج إلى العالم الحقيقي.
- تعتبر كأداة لتطوير الدولة من خلال خلق فرص عمل و زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- المساهمة في خلق موارد جديدة و سلع و خدمات محلية بجودة عالية و سعر مناسب.
- تساعد على خلق الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا: المؤسسات الوطنية الجزائرية لتمويل المؤسسات و دعم تشغيل الشباب.

إن الجهود الحثيثة التي تبذلها الجزائر لزيادةكفاءة وفعاليةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإستثمارات الجديدة، من خلال العديد من الهيآت والهياكل، وبتوفير البنى التحتية وخلق قاعدة معلومات حول تلك المؤسسات، جعلها تهتدي لفكرة المشاتل أو الحاضنات.

تعتبر حاضنات الأعمال فكرة حديثة في الجزائر، حيث تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم ٠٣-٧٨ المؤرخ في ٢٥ فيفري ٢٠٠٣ للتعريف بنظام وأنواع حاضنات الأعمال والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها، وفيهذاالإطاروضعت خطة لإنشاء 14 مركزتسهيل في مناطق مختلفة من الوطن ليتم إنشاء الباقي في مراحل أخرى، هذه المراكزتعمل بالموازاة مع المحاضن التي يتم إنشائها في نفس المكان (قد تكون حاضنة الأعمال عامة أو خاصة، مؤسسة غير هادفة للربح أو شركة تجارية...)، يتم تمويلها عن طريق المساعدات العمومية (محلية، وطنية، دولية)؛الإيرادات المتعلقة بالعقارات (الإيجار)؛الإيرادات المتعلقة بخدمات معينة...إلخ،يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين ٢٠ إلى ٥٠ مؤسسة، وتتخرج المؤسسة المحتضنة بعد ١٨ إلى ٣٦ شهر. ووضح المرسوم التنفيذي أهم الأهداف التي تسعى الحاضنات لتحقيقها (تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي، المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها، تشجيع بروز المشاريع المبتكرة، تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات المرافقة وضمان ديمومتها...)، والخدمات التي تقدمها (إستقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع، تسيير وإيجار المحلات، تقديم الخدمات الإدارية والتمويلية والمتخصصة...)[١٩].

١- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ): تم إنشاؤها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم ٩٦-٢٩٦ المؤرخ في ٨ سبتمبر ١٩٩٦ المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحدد قانونها الأساسي، و هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية، وضعت في البداية تحت سلطة رئيس الحكومة ثم في سنة ٢٠٠٦ تم إلحاقها تحت وصاية وزارة التشغيل و التضامن الوطني.[٢٠]

هذه الوكالة مكلفة بتشجيع و دعم و المرافقة على إنشاء المؤسسات و موجهة للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر (٣٥-١٩سنة) و الحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق المؤسسسات. يضمن الجهاز عملية المرافقة في خلق المؤسسسات الصغيرة و المتوسطة و توسيعها، و يجب أن لا تفوق تكلفة المشروع الإجمالية ١٠ ملايين دينار (حوالي ٨٥٠٠٠ $)، و قد أنشئت هذه الوكالة أساسا ل:

- **تدعيم و تقديم الاستشارة و مرافقة الشباب ذوي المشاريع في انشاء النشاطات.**
- **وضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بنشاطاتهم.**
- **تطوير العلاقة مع مختلف شركاء الجهاز (بنوك، مصالح الضرائب، صناديق الضمان الاجتماعي للأجراء ولغير الاجراء...).**

- تطوير الشراكة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار في مختلف القطاعات.
- ضمان تكوين متعلق بالمؤسسة لصالح الشباب ذوي المشاريع.
- تشجيع كل شكل أخر من الاعمال و التدابير الرامية الى ترقية احداث الانشطة و توسيعها.

و تقدم الوكالة العديد من الامتيازات المالية و غير المالية منها:

- تقديم قرض على شكل هبة من ٢٨% إلى ٢٩% من التكلفة الإجمالية للمشروع، إضافة إلى التخفيض في الضرائب.
- المساعدة في الحصول على التمويل من البنوك (٧٠% من تكلفة المشروع) من خلال إجراء مبسط مع لجنة الانتقاء و التصديق و تمويل المشاريع و الضمان على القروض و هذا من خلال الصندوق الضمان المشترك.
- تقديم صيغتين من التمويل: التمويل الثنائي يكون بين المساهم و تمويل الوكالة و كذا التمويل الثلاثي بين المساهم (٢% على الأكثر) الوكالة الوطنية(٢٩% على الأكثر) و البنك (٧٠%).
- يتم الإعفاء من القيمة المضافة و تخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء و الإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال.
- تواجد فروع في كل التراب الوطني من أجل التقرب أكثر من الشباب.[٢١]

٢- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR): أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٠٢-٣٧٣ المؤرخ في ٠٦ رمضان ١٤٢٣ الموافق ل ١١ نوفمبر ٢٠٠٢ المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في ١٤ مارس ٢٠٠٤.

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

و يمكن أن تستفيد من القروض كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير:

- المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.
- المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمتوجات المصنعة.
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات.

- المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات.
- المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر.
- المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها.
- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة.
- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة.
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة[٢٢].

٣- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): تعتبر المؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري لخدمة المستثمرين المحليين و الأجانب، تأسست وفق المرسوم التشريعي ١٢-٣٩ الصادر بتاريخ ٠٥ أكتوبر ١٩٩٣ المتعلق بترقية الاستثمار، و تحولت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى الأمر الرئاسي رقم ٠١-٠٣ المؤرخ في ٢٠ أوت ٢٠٠١ المعدل و المتمم بالأمر رقم ٠٦-٠٨ المؤرخ في ١٥ جويلية ٢٠٠٨.

و تقوم هذه الوكالة بالعديد من المهام على المستوى المحلي و الوطني أهمها:

- ✓ تستقبل و ترشد وترافق المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية والجهوية.
- ✓ تعلم المستثمرين، من خلال موقعها على الانترنت و دعاءمها الترقوية و مختلف الندوات لمعلومات بمناسبة الأحداث الإقتصادية التي تنظم في الجزائر أو في الخارج.
- ✓ إضفاء الطابع الرسمي على أساس الإنصاف وفي وقت قصير على الإمتيازات المقدمة من قبل جهاز التشجيع.
- ✓ ضمان تنفيذ قرارات تشجيع الإستثمار بالتشاور مع المؤسسات المعنية المختلفة (الجمارك والضرائب الخ.) .
- ✓ تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التطوير بالتعاون مع القطاعات الإقتصادية المعنية؛
- ✓ توفر للمستثمرين المحتملين بورصة الشراكة[٢٣].

٤- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGAM): نشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعد تجربة قصيرة خاضتها الجزائر منذ سنة 1999 عبر تمويل مشاريع مصغرة أسند تسييرها للجماعات المحلية، ليأتي تنظيم الجزائر لملتقى دولي حول تجربة الجزائر في مجال القرض المصغر سنة 2002 بمثابة حجر الأساس للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث جاء من بين توصيات الملتقى ضرورة خلق هيئة تسند له مهمة مرافقة أصحاب المشاريع وتقديم الدعم والمساعدة التقنية لرفع النقائص التي كان يشهدها التسيير السابق للقرض المصغر.

وجاءت ثمار هذا الملتقى سنة 2004 عبر المرسوم الرئاسي رقم 04/13المتعلق بجهاز القرض المصغر المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم . 11/133 حيث نصت أحكامه على إنشاء وكالة تسند لها مهام تسيير القرض المصغر، وبالفعل جاء ذلك عبر نصوص المرسوم التشريعي رقم 04/14 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية
لتسيير القرض المصغر.
و تتمثل مهامها الأساسية في:

- تسيير الجهاز القرض المصغر وفق التشريع و التنظيم المعمول بهما،
- دعم و نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم،
- منح سلف بدون فوائد،
- إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم ،
- ضمان متابعة الأنشطة ا لتي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وبهذه الصفة، تكلف الوكالة على وجه أخص، بما يلي:

- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة و الأشخاص المستفيدون من الجهاز،
- نصح و دعم المستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي و رصد القروض،
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل و متابعة انجاز المشاريع و استغلالها و المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة و مؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية و تحسيسية و كذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم، و ذلك لحساب الوكالة.

و تقدم الوكالة قرض دون فائدة قدرها ٢٩% من تكلفة المشروع في نمط التمويل الثلاثي لانتناء عتاد صغير أو مواد أولية لتسيير المشروع لا تتجاوز قيمتها ١٠٠٠,٠٠٠ دينار جزائري ($٨٥٠٠)[٢٤]

٥- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ANDPME): هي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٠٥- ١٦٥ المؤرخ في٠٣ ماي ٢٠٠٥، هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه و المراقبة كما هو منصوص في المرسوم٠٥ -١٦٥ المؤرخ في ٣ ماي ٢٠٠٥

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كلفت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-ANDPME- تحت وصاية وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار بتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات، بميزانية قدرها ٣٨٦ مليار دينار لصالح ٢٠٠,٠٠٠ مؤسسة جزائرية، يطمح القسم الوزاري الوصي على الوكالة إنشاء ٢٠٠,٠٠٠ مؤسسة.

لهذا فان الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التجربة المكتسبة، والتنظيم المقترح، وبدعم من المؤسسات، وتعزيز للتاطير،و بتكوين مصحوب بشهادة لإطاراتها، سوف تساهم في تنفيذ البرنامج الوطني للتاهيل، باعتبارها أداة أساسية لتاهيل المؤسسات، كما جاء في بيان مجلس الوزراء بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٠.

و من مهام هذه الوكالة:

- ⋆ القيام بإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها.
- ⋆ تقديم الخبرة والاستشارة لأصحاب المؤسسات.
- ⋆ تقييم نجاعة تنفيذ البرامج الإقليمية و اقتراح التصحيحات الضرورية.
- ⋆ متابعة ديمغرافية المؤسسات (إنشاء.توقف.تغيير النشاط)
- ⋆ القيام بدراسات متعلقة بالمؤسسات.
- ⋆ التنسيق مع الهيئات المعنية لتطوير الابتكار التكنولوجي.
- ⋆ جمع واستغلال وإيصال المعلومة الخاصة بكل فروع نشاط المؤسسة .
- ⋆ التنسيق مع مختلف الهيئات المعنية على اختلاف البرامج المتعلقة بإعادة التأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. [٢٥]

ثالثا: عرض إحصائيات حول نجاح البرنامج الوطني لدعم تشغيل الشباب

من خلال هذا المحور سيتم التركيز على عرض مختلف إحصائيات الوكالات السابقة الذكر، و كذا مساهمة كل منها في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم تشغيل الشباب.

١- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تعتبر من أكثر الوكالات الوطنية جاذبية للشباب للتسهيلات التي تمنحها و كذا المرافقة المستمرة لأصحاب المشاريع، و الجدول الموالي يوضح عدد الملفات المودعة لدى الوكالة من نشأتها إلى السداسي الأول من سنة ٢٠١٦:

جدول رقم(٢) تمويل الوكالة للمشاريع حسب عدد الملفات و نوع النشاط حتى السداسي الأول ل٢٠١٦

طبيعة النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة	عدد مناصب الشغل	ملاحظات

خدمات	١٠٤٩٤٧	٢٨,٨	٢٤٤٢٥٣	
نقل المسافرين	١٨٩٨٥	٥,٢	٤٣٦٧٩	
حرف	٤٢٥١٣	١١,٧	١٢٥٣١٨	
نقل البضائع	٥٦٥٣٠	١٥,٥	٩٦٢٣٧	
الزراعة	٥٢٣٦٧	١٤,٤	١٢٤١٣٣	
الصناعة	٢٣٩١٥	٦,٦	٧٠٠٠٧	
البناء	٣١٨٦٤	٨,٧	٩٣٣٨٦	
المهن الحرة	٩١٩٨	٢,٥	٢٠٨٠٩	
الصيانة	٩٠٨١	٢,٥	٢١١٥٢	
الصيد البحري	١١١٩	٠,٣	٥٥٠١	
المحروقات	٥٤١	٠,١	٢٠١٠	
نقل و تبريد	١٣٣٨٥	٣,٧	٢٤١٣٢	
المجموع	٣٦٤٤٤٥	١٠٠	٨٧٠٦١٧	

المصدر:مهديد فاطمة الزهراء& بوعبد الله هيبة،تقييم لدور وكالة ansej في إطار دعم و تمويل م ص م بالجزائر خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٦، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة م ص م، ٦-٧/١٢/٢٠١٧، جامعة الوادي، ص١٢.

نلاحظ من خلال الجدول أن الوكالة قد ساهمت بتمويل و مرافقة أزيد من ٣٦٤٠٠٠ مشروع خلال ١٨ سنة وتوفير أكثر من ٨٧٠٦١٧ منصب عمل، حيث نلاحظ أن قطاع الخدمات تحصل على حصة الأسد بنسبة ٢٨,٨% يليه قطاع نقل البضائع، فيما كانت حصة القطاعات المنتجة أقل نسبيا، و بالنسبة للمشاريع التي تحصلت على شهادات القبول نجد حوالي ٦٩٣٧٢٦ مشروع فيما لم يتم تمويل ٣٦٤٤٤٥ مشروع أي بنسبة ٤٥%، و بالنسبة للعنصر النسوي فقد تم تمويل ٣٦٦٤٣ مشروع في كل القطاعات أي بنسبة لا تتجاوز ١٠% و ذلك للعديد من الأسباب.[٢٦]

٢- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: سيتم عرض جدول يوضح عدد المشاريع التي ضمنها الصندوق منذ نشأته في سنة ٢٠٠٤ إلى نهاية سنة ٢٠١٥:

جدول رقم(٣) إحصائيات عن الصندوق حتى نهاية السداسي الثالث ل٢٠١٥

عدد الضمانات المقدمة	١٥١١
التكلفة الإجمالية للمشاريع	١٣١ مليار دينار
قيمة القروض الممنوحة	٨٤ مليار دينار
النسبة المتوسطة للتمويل	٦٥
قيمة الضمانات الممنوحة	٤١ مليار دينار
مناصب الشغل المستحدثة	٥٤٢٤٢

المصدر:حاج بن زيدان & ايت قاسي عزو رضوان، أليات دعم و إنشاء م ص م في الجزائر صندوق ضمان القروض نموذجا، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول إشكالية تمويل م ص م، جامعة الوادي، الجزائر، ٦-٧/١٢/٢٠١٧، ص١٤.

من خلال الجدول نلاحظ المبالغ الضخمة التي قدمه الصندوق خلال ١١ سنة سواء من خلال قروض أو ضمانات، حيث قدرت بحوالي١,١ مليار $، حيث تم تمويل ٧٦٨ مشرو في قطاع الصناعات و ٤٤٠ مشروع في قطاع البناء و الأشغال العمومية، و ٢٩٠ مشروع في قطاع الخدمات و ١٣ مشروع في قطاع الفلاحة و الصيد البحري.[٣٧]

٣- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة: سنستعرض من خلال الجدول الموالي حصيلة الوكالة إلى سبتمبر ٢٠١٨:

جدول رقم(٤) حصيلة نشاطات الوكالة إلى سبتمبر ٢٠١٨.

1. توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	771 627	%90.35
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	82 421	%9.65
المجموع	854 048	%100

2. توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

جنس المستفيد	العدد	النسبة (%)
نساء	539 774	%63.20
رجال	314 274	%36.80
المجموع	854 048	%100,00

3. توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

الفلاحة	118 111	%13.83
الصناعة الصغيرة	335 297	%39.27
البناء والأشغال العمومية	72 694	%8.51
الخدمات	173 441	%20.31
الصناعة التقليدية	150 005	%17.56
تجارة	3 694	%0.43
الصيد البحري	806	%0.09
المجموع	854 048	%100

4. توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

الشريحة العمرية	العدد	النسبة (%)
18 - 29سنة	309 724	%36.27
30 - 39سنة	268 550	%31.44
40 - 49سنة	155 102	%18.16
50 - 59سنة	87 164	%10.21
فما فوق 60سنة	33 508	%3.92
المجموع	854 048	%100

5. توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم

مستوى التعليم	العدد	النسبة (%)
دون المستوى	136 355	%15.97
متعلم	13 298	%1.56
ابتدائي	128 774	%15.08
متوسط	425 612	%49.83
ثانوي	115 637	%13.54
جامعي	34 372	%4.02
المجموع	854 048	%100

6. حصيلة التمويل للفئات الخاصة

الفئات	الجنس / العدد		
	نساء	رجال	المجموع
الأشخاص ذوي إعاقة	554	981	1 535
المحبوسين المفرج عنهم	63	1 717	1 780
ضحايا المأساة الوطنية	171	223	394
المرشحين للهجرة غير الشرعية	9	86	95
الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / السيدا	61	2	63
المهاجرين غير الشرعيين العائدين	1	769	770
المجموع	859	3 778	4 637

المصدر: https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/ موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

من خلال الجدول نلاحظ أن الوكالة منحت قروض لأزيد من ٨٥٤٠٠٠ مستفيد خصوصا في مجال الصناعات الصغيرة، الصناعات التقليدية و الخدمات بنسبة تزيد عن٧٧% فيما كانت بقية القروض موجهة إلى قطاعات أخرى كالفلاحة و التجارة و الصيد البحري، كما نلاحظ أن نسبة النساء هي النسبة الأكبر بأكثر من ٦٣% و ذلك لفتح مشاريعهن الصغيرة كورشات الخياطة و الحرف اليدوية، أن نجد أن الوكالة قد منحت قروض للعديد من الفئات الخاصة بغية إدماجهم في المجتمع كالأشخاص ذوي الإعاقة و المحبوسين المفرج عليهم، حيث تم منح ٤٦٣٧ قرض أي بنسبة٠,٥ % من مجموع القروض الممنوحة.

فيما يتمثل دور الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دور رقابي إعلامي توجيهي للمؤسسات و المستثمرين و لا يتم منح قروض بصفة مباشرة.

خاتمـــة

من خلال ما سبق لاحظنا الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم تشغيل الشباب، و ذلك للأهمية الكبيرة لهذه الفئة في مختلف البرامج التنموية، حيث تم وضع العديد من الوكالات و الصناديق لدعم و مرافقة المشاريع الصغيرة و المتوسطة، حيث تم استثمار ملايين الدولارات في المجال و فتح مئات ألاف مناصب الشغل للرجال و النساء، و كذا إدماج العديد من الفئات المحرومة و الهشة في مجال الشغل.

لكن تبقى التجربة الجزائرية ليست ناجحة بصفة كلية، حيث نجد أن العديد من المشاريع لم تستمر ما يقارب ٧٠% منها، و بالتالي استحالة إرجاع الأموال إلى الصناديق و البنوك، و هذا في حد ذاته مشكلة كبيرة بالنسبة للدولة من جهتين، الجهة الأولى خسارة للأموال و الموارد و حتى التسهيلات المقدمة و من جهة أخرى عودة هؤلاء المستثمرين إلى صفوف البطالين.

كما نجد أن الإشكالية الأخرى تتمثل في كون أغلب الاستثمارات موجهة لخلق مؤسسات صغيرة و متوسطة في مجالات غير منتجة و غير خالقة للقيمة كالخدمات و نقل البضائع، و هذا ما يزيد من أزمة الدولة في ضعف القطاع الصناعي و الفلاحي.

و المشكلة الأخرى تكمن في ضعف المؤسسات الكبيرة و قلتها هذا ما يخلق صعوبة كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتمد في بداية مراحلها على المناولة كاستراتيجية للبقاء و الاستمرارية، إضافة إلى ضعف البنية التحتية و ضعف القطاع المصرفي ما يخلق العديد من الصعوبات في وجه هذه المؤسسات.

لكن يمكن الاستفادة من التجربة الجزائرية من خلال التركيز على النقاط التالية:

- اعتبار الشباب كأساس تطور المجتمع و اعتبار المؤسسسات الصغيرة و المتوسطة كلبنة أساسية في الاقتصاد.
- تقريب الإدارة من المواطن و تبسيط الإجراءات الإدارية، من خلال توفير مراكز في كل أرجاء الوطن أو الاعتماد على الإدارة الإلكترونية.
- عدم الاعتماد على التجارب الدولية بصفتها الحالية و إنما يجب تكيفها حسب احتياجات و مصالح كل دولة.
- فتح مشاريع حسب التخصصات المتواجدة في المعاهد و الجامعات و ذلك لربط الجامعة مع الشغل.
- تنمية الفكر المقاولاتي للشباب و إضافته كمقياس يدرس في مختلف التخصصات.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

- أمل سلمان حسن الدليمي، حاضنات الاعمال التكنولوجية (تجارب مختارة)، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصريةبغداد، ٢٠٠٦.
- بوسهمين أحمد ، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد رقم٢٦ العدد الأول ، ٢٠١٠ .
- حاج بن زيدان & ايت قاسي عزو رضوان، أليات دعم و إنشاء م ص م في الجزائر صندوق ضمان القروض نموذجا، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول إشكالية تمويل م ص م، جامعة الوادي، الجزائر، ٦-٧/١٢/٢٠١٧.
- رمضان والدويبي بشير،حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة ،دارالكتب الوطنية،ليبيا،الطبعةالأولى ٢٠٠٣.
- سليمان ناصر و عواطف محسن ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية ، بحث مقدم ضمن فعاليات المؤتمر الدولي "الاقتصاد الاسلامي ، الواقع و رهانات المستقبل ، يومي ٢٣-٢٤ فيفري ٢٠١١ ، جامعة غرداية .
- شبوطي حكيم ، الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد الثالث ، ٢٠٠٨، ص٢١٦.
- عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
- عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال- مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسكو، ٢٠٠٥.
- عمار زودة& حمزة بوكفة، حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء و ارتقاء م ص م، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية و الإدارية، جامعة أم البواقي، عدد٢/ديسمبر ٢٠١٤
- فارسيلا كونزاليس ورافائيل لوسيا، مفهوم حاضنات الأعمال الاقتصادية، بحث مترجم من قبل محمد الطائي، منتدى المرأة للعلوم والتكنولوجيا، كانون الثاني، ٢٠٠٥، القاهرة.
- قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ٢ ، ٢٠١٠.
- كاظم أحمد البطاط: تفعيل الصناعات الصغيرة في العراق الجديد، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية،٢٠٠٥.
- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النشر.
- محمد الهادي مباركي، المؤسسات المصغرة: المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١١، منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، ١٩٩٩، ص، ١٣٣.

- محسن كاظم، تاريخ الفكر الاقتصادي، جامعة الكويت،١٩٨٩.
- محمودحسين الوادي دورحاضنات الأعمال في التنميةالاقتصادية – مع الإشارة للتجربةالأردنية- مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العددالسابع جوان 2010 جامعة بسكرة.
- مهديد فاطمة الزهراء& بوعبد الله هيبة،تقييم لدور وكالة ansej في إطار دعم و تمويل م ص م بالجزائر خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٦، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة م ص م، ٦-٧/١٢/٢٠١٧، جامعة الوادي، الجزائر.

المراسيم و القرارات
مرسوم تنفيذي رقم ٠٣-٧٨، ٢٥ فيفري ٢٠٠٣،
الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد ٥٢، المرسوم التنفيذي رقم ٩٦-٢٩٦ المؤرخ في ٠٨ سبتمبر ١٩٩٦، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ١٩٩٦.

المراجع باللغة الأجنبية
- Ciaran Mac & Bhaird , Resourcing Small and Medium Sized Enteprises , Springer , germeny , 2010.
- LONGENECKER Justin G et MOORE Carlos w : small bus Managements ,Ohio -south – western Publishing Co, eight edition ,1991.
- Naoyuki Yoshino & Farhad Taghizadeh, Major challenges facing SME in asia and solution for mitigating them, Asian Development Bank Institute, NO564, April 2016,Japan.
- Nkem Okpa Obaji& others, Entrpreneurship and Business Incubation Programme, Intrenational Journal of Science, Technology & Management, Vo N04, March2015

مواقع الأنترنيت
موقع وزارة الصناعة و المناجم الجزائريةhttp://www.mdipi.gov.dz
موقع صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطةhttp://www.fgar.dz/portal/ar
موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارhttp://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi
https://www.angem.dz/ar/article/aides-et-avantages-accordes-aux-beneficiaires-du-micro-credit/موقع الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة
موقع الوكالة الوطنيةhttp://www.andpme.org.dz/index.php/ar/andpme-2/qui-somme-nous لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[1] - Ciaran Mac & Bhaird , Resourcing Small and Medium Sized Enteprises , Springer , germeny , 2010, p10.

[٢] - عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص، ٦٧.

[٣]– ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النشر، ص، ٦٦.

[٤] - محمد الهادي مباركي، المؤسسات المصغرة: المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١١، منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، ١٩٩٩، ص، ١٣٣.

[٥] - Naoyuki Yoshino & Farhad Taghizadeh, Major challenges facing SME in asia and solution for mitigating them, Asian Development Bank Institute, NO564, April 2016,Japan, pp 5-7.

[٦] – سليمان ناصر و عواطف محسن ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية ، بحث مقدم ضمن فعاليات المؤتمر الدولي "الاقتصاد الاسلامي ، الواقع و رهانات المستقبل ، يومي ٢٣-٢٤ فيفري ٢٠١١ ، جامعة غرداية ، ص ٦.

[٧] – قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ٢ ، ٢٠١٠ ص٦٥.

[٨] – بوسهمين أحمد ، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد رقم٢٦ العدد الأول ، ٢٠١٠ ، ص ص٢١٤،٢١٢.

[٩] – شبوطي حكيم ، الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد الثالث ، ٢٠٠٨، ص٢١٦.

[١٠] - محسن كاظم، تاريخ الفكر الاقتصادي، جامعة الكويت،١٩٨٩، ص١٢٤.

[١١] - كاظم أحمد البطاط: تفعيل الصناعات الصغيرة في العراق الجديد، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية،٢٠٠٥، ص٣.

[12] - http://www.en.wikipedia .org/wiki/business-incubator

[١٣] - أمل سلمان حسن الدليمي، حاضنات الاعمال التكنولوجية (تجارب مختارة)، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصريةبغداد، ٢٠٠٦، ص١١.

[١٤] - Nkem Okpa Obaji& others, Entrpreneurship and Business Incubation Programme, Intrenational Journal of Science, Technology & Management, Vo N04, March2015,p1628.

[١٥] - أبوقحف عبدالسلام، دراسات في إدارة الأعمال : مكتبةالإشعاع الفنية، مصر،الطبعةالأولى، 2001 ، ص٧٠.

[١٦] - LONGENECKER Justin G et MOORE Carlos w : small bus Managements ,Ohio -south –western Publishing Co, eight edition ,1991, P225.

[١٧] - فارسيلا كونزاليس ورافائيل لوسيا، مفهوم حاضنات الأعمال الاقتصادية، بحث مترجم من قبل محمد الطائي، منتدى المرأة للعلوم والتكنولوجيا، كانون الثاني، ٢٠٠٥، القاهرة، ص٢.

[١٨] - محمودحسين الوادي دورحاضنات الأعمال في التنميةالاقتصادية – مع الإشارة للتجربةالأردنية– مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العددالسابع جوان 2010 جامعة بسكرة، ص ص ٩-١٠.

[١٩] - مرسوم تنفيذي رقم ٠٣-٧٨، ٢٥ فيفري ٢٠٠٣، ص ص ١٣- ٢١

[٢٠] - الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد ٥٢، المرسوم التنفيذي رقم ٩٦-٢٩٦ المؤرخ في ٠٨ سبتمبر ١٩٩٦، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ١٩٩٦، ص ١٢.

[٢١] - http://www.mdipi.gov.dz موقع وزارة الصناعة و المناجم الجزائرية

[٢٢] - http://www.fgar.dz/portal/ar موقع صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[٢٣] - http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

[٢٤] - https://www.angem.dz/ar/article/aides-et-avantages-accordes-aux-beneficiaires-du-micro-credit/ موقع الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة

[٢٥] - http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/andpme-2/qui-somme-nous موقع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[٢٦] - مهديد فاطمة الزهراء& بوعبد الله هيبة،تقييم لدور وكالة ansej في إطار دعم و تمويل م ص م بالجزائر خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٦، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة م ص م، ٦-٢٠١٧/١٢/٧، جامعة الوادي، ص١٢.

[٢٧] - حاج بن زيدان & ايت قاسي عزو رضوان، ألية دعم و إنشاء م ص م في الجزائر صندوق ضمان القروض نموذجا، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول إشكالية تمويل م ص م، جامعة الوادي، الجزائر، ٦-٢٠١٧/١٢/٧، ص١٥.